معارف
ISSN 1112-7007
EISSN 6804 -2600
المجلد 21/ العدد 1 (جوان 2026): ص.ص:841-859

دور البنك الدولي في حل الصراعات المائية الدولية
"دراسة تحليلية نقدية للمشاريع التنموية في منطقة حوض النيل "

The World Bank's role in resolving international water conflicts

'A critical analysis of development projects in the Nile Basin region'

حميد رامي *

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، مخبر البحث في السياسات العامة والتحديات الامنية والتنموية في بلدان المغرب العربي، الجزائر، rami.hamid@enssp.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/12؛ تاريخ القبول: 2026/05/31؛ تاريخ النشر: 2026/06/30

ملخص:

تضطلع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بدور محوري في تمويل المشاريع الاقتصادية بمختلف قطاعاتها، سعياً منها لدعم جهود الدول في بناء قدراتها الوطنية والارتقاء بالمجتمعات المحلية نحو تحقيق التنمية المنشودة. وفي هذا الإطار، تبرز منطقة حوض النيل كإحدى المناطق التي حظيت باهتمام بالغ من قبل هذه المؤسسات، وفي مقدمتها مجموعة البنك الدولي، التي أدت دورا رئيسيا في معالجة الصراع المائي القائم بين دول الحوض، وذلك عبر دعمها للعديد من المشاريع المائية التنموية المشتركة، بهدف بلورة حلول مستدامة للصراعات التي عصفت بالمنطقة.

وتتوصل الدراسة الى مجموعة من النتائج والتي يؤكدها التقرير المشترك للبنوك متعددة الأطراف لعام 2024 أن التمويل المائي الموجه لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء يشهد فجوة تمويلية كبيرة، رغم كونه يمثل أولوية في أجندة المؤسسات المالية الدولية، كما تستدعي المستجدات الراهنة في الحوض، لا سيما دخول الاتفاق الإطاري التعاوني حيز النفاذ والتحديات التمويلية التي تواجهها آليات التعاون القائمة، إعادة قراءة لدور البنك

* المؤلف المرسل.

الدولي في ضوء هذه المتغيرات وضرورة تعزيز اليات التعاون بين دول حوض النيل بما سيساهم في تعزيز الامن والاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المائية للبنك الدولي؛ حوض النيل؛ تمويل المشاريع المائية؛ مبادرة حوض النيل؛ الاتفاق الإطاري التعاوني.

Abstract:

International economic and financial institutions play a pivotal role in financing economic projects in various sectors, seeking to support countries' efforts to build their national capacities and advance local communities towards achieving the desired development. In this context, the Nile Basin region stands out as one of the areas that has received considerable attention from these institutions, foremost among them the World Bank Group, which has played a key role in addressing the water conflict between the countries of the basin by supporting numerous joint water development projects with the aim of developing sustainable solutions to the conflicts that have ravaged the region.

The study reaches a set of conclusions, which are confirmed by the 2024 joint report of multilateral banks, that water financing for sub-Saharan Africa is experiencing a significant financing gap, despite being a priority on the agenda of international financial institutions. Current developments in the basin, particularly the entry into force of the Cooperative Framework Agreement and the financing challenges faced by existing cooperation mechanisms, call for a re-examination of the World Bank's role in light of these changes.

Keywords: World Bank; water policy; Nile Basin; water project financing; Nile Basin Initiative; Cooperative Framework .

المقدمة

يسعى المجتمع الدولي المعاصر إلى تنظيم استخدام الموارد المائية المشتركة من خلال التمييز بين الاستخدام المشروع وغير المشروع لها، مع التركيز على تعزيز آليات التعاون

الإقليمي والدولي، ومع ذلك، تظل قاعدة التعاون هي الأساس، خاصة في المناطق التي تشهد صراعات مائية حادة مثل منطقة حوض النيل.

بناء على ذلك؛ حرصت المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتها مجموعة البنك الدولي، على إدراج مبدأ التعاون المائي ضمن أولوياتها وأهدافها، وذلك لضمان الحفاظ على السلم والأمن المائي الدوليين، غير أن الواقع العملي، بشكل خاص بعد دخول الاتفاق الإطاري التعاوني حيز النفاذ في أكتوبر 2024، شهد تطورات متسارعة على المستويين المؤسسي والتمويلي، ممّا يفرض إعادة تقييم دور البنك الدولي في المنطقة من خلال تتبع مسارات التمويل الموجهة لها.

في هذا الشأن، يثير تدخل البنك الدولي في حوض النيل العديد من التساؤلات حول مدى توافقه مع مبادئ القانون الدولي للمياه، ومدى فعاليته في تسوية الصراعات المائية القائمة، و تجدر الإشارة إلى أن هذا الدور لم يكن محايداً أو ثابتاً عبر التاريخ، بل اتسم بازدواجية واضحة؛ ففي مرحلة سابقة، وتحت ضغط الاستقطاب السياسي للحرب الباردة، لعب البنك دوراً مثيراً للجدل ومحفزاً للصراع من خلال بعض القرارات مثل سحب تمويل السد العالي في مصر بدوافع سياسية، وفي نفس الوقت دعم مشاريع أحادية في دول المنبع دون التنسيق مع دول المصب، إلا أن هذا النهج شهد تحولاً جوهرياً منذ التسعينيات ليحل محله توجه جديد يقوم على تحفيز التعاون الإقليمي.

انطلاقاً مما سبق، تتمحور إشكالية دراستنا حول: **ما مدى فعالية مبادرات مجموعة البنك الدولي لحل الصراعات المائية في منطقة حوض النيل من خلال المشاريع التنموية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية، نطرح الفرضية التالية: **تزايد فرص تحقيق الامن والاستقرار في منطقة حوض النيل، كلما تزايد حجم الدعم الذي توفره مجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية المانحة للمشاريع المشتركة.**

ولقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل موضوع البحث، بهدف الوصول إلى توصيف قانوني دقيق يسهم في فهم كيفية تطبيق آليات التمويل التنموي في المنطقة وطريقة توزيعها، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي للبحث والكشف عن

الحقائق التاريخية من خلال تحليل الأحداث والوقائع التاريخية ذات الصلة بالموضوع.

وللوصول إلى النتائج والتوصيات القابلة للتطبيق العملي، نستهدف من خلال هذا المقال تحليل مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية الدالة على طبيعة الصراع والتعاون في المنطقة، ومن ثمة ترجيح أحد السيناريوهات الممكنة، التعاون او استمرا الصراع.

لمعالجة الموضوع من جميع جوانبه، نستهل الدراسة بالتطور التاريخي للسياسة المائية للبنك الدولي (أولاً)، قبل أن نتناول بالتحليل مبادرة حوض النيل كنموذج للتعاون الإقليمي (ثانياً)، ثم نركز على دراسة دور البنك الدولي في دعم التعاون المائي (ثالثاً)، ومن ثم عرض المشاريع التنموية الحديثة (رابعاً)، وأخيراً تحليل المستجدات الراهنة وتأثيرها على دور البنك الدولي في المنطقة (خامساً).

أولاً: التطور التاريخي للسياسة المائية للبنك الدولي:

شهدت السياسة المائية للبنك الدولي أربع مراحل أساسية تخللتها تطورات متلاحقة في المعايير التي يعتمدها عند دراسة تمويل المشاريع الاقتصادية المائية، وقد تأثرت هذه السياسات في فترات معينة بتوجهات الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والتي أسهمت بشكل كبير في رسم ملامح توجهات البنك.

يعود السبب الجوهري وراء إنشاء البنك الدولي إلى محاولة إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، عبر تقديم التمويل والمساعدات المالية للدول المتضررة، وقد انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للنقد والمالية (مؤتمر بريتون وودز) في الفترة من 1 إلى 22 يوليو 1944 في نيوهامبشير بالولايات المتحدة، بمشاركة وفود من 44 دولة، وأسفر عن وضع النظام الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى جانب صندوق النقد الدولي، تم تدشين البنك رسمياً في 25 يونيو 1946.

وقد ركّز البنك، خاصة خلال فترة الخمسينيات، على تمويل مشاريع أساسية ممثلة في البنية التحتية والطاقة[1]، وأما فيما يتعلق بالمشاريع المرتبطة بنهر النيل فقد مرت

(1)Robert Hearne, Charles Sheerin and K. Wester, "**A Review of the World Bank Experience with Water Resources Investment**", World Bank Development, Washington D.C., 1992, pp. 9-21..

سياسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأربع مراحل أساسية هي:

1. مرحلة سياسة التوفيق بين الطابع الدولي والضمان المالي: امتدت هذه المرحلة منذ تأسيس البنك عام 1956 حتى منتصف الثمانينيات، حيث تميزت سياسة البنك على ضرورة التوفيق بين توجهاته كمؤسسة دولية تقدم مساعداتها لجميع دول العالم، وبين كونه مؤسسة مالية ربحية ملزمة بضمان نجاح واستمرارية المشاريع التي تمولها، وعليه، اكتفى البنك الدولي في تلك المرحلة بتمويل المشاريع التي تكون فيها المياه عاملاً للتعاون لا مصدراً للصراعات[1].

2. مرحلة التعامل مع المياه الدولية كعائق أمام التمويل: واستمرت هذه المرحلة الى غاية العام 1993، وظلت قضية المياه الدولية تشكل عائقاً أمام العديد من المشاريع الحيوية التي سعى البنك لتمويلها، بسبب تعارض المصالح بين الدول المتشاطئة، مما دفع البنك إلى دراسة مقاربات أساسية جديدة، تمثلت في اعتبار النهر الدولي وحوضه وحدة متكاملة، وعدم الموافقة على المشاريع إلا إذا كانت جزءاً من خطة شاملة، واتباع مبدأ الاستخدامات المقررة مع الاعتراف بالحقوق المكتسبة قانونياً، مع التحلي بالمرونة من عبر معالجة كل مشروع بناءً على آثاره المتوقعة، سواءً أكانت إيجابية أم سلبية[2].

3. مرحلة التوجه نحو سياسة مائية جديدة: انطلقت هذه المرحلة منذ العام 1993 واستمرت الى غاية نهاية التسعينيات، حيث بدأ البنك الدولي في الخروج عن توجهاته المحافظة السابقة، وشرع في اتباع سياسة مائية جديدة، طرح من خلالها مفاهيم مبتكرة مثل: تسعيرة المياه، وإنشاء بنك عالمي للمياه، ووضع بورصة للمياه، كحلول محتملة لمشكلة شح المياه عبر العالم. وفي عام 1993، أعلن البنك رسمياً عن سياسة مائية جديدة لإدارة الموارد المائية قائمة على المزاوجة بين الربحية وتوفير المياه لأكبر قدر ممكن من سكان العالم، كما قام بوضع قواعد مبتكرة لمنح القروض والتعامل مع الدول النامية في مجال

(1)حسام الدين ربيع الإمام، **البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ص ص. 16-18.

(2)**المرجع نفسه**، ص ص. 19-20.

المياه[1].

4. مرحلة دور البنك كمحفز للتعاون الإقليمي: شهدت نهاية التسعينيات وبداية الالفية الثانية تحولاً جوهرياً في السياسة المائية للبنك الدولي، وتجلى هذا التحول في الدور الفاعل الذي اضطلع به البنك في رعاية أعمال واجتماعات مبادرة دول حوض النيل بوصفها من اكثر مناطق العالم المعروفة بالصراع المائي، وشكلت المبادرة الإطار التعاوني الأمثل بين دول الحوض.

ويجدر التذكير بإحدى المفارقات الهامة في تاريخ البنك، وهي الازدواجية التي ميزت سياساته في المنطقة، فخلال حقبة الحرب الباردة، تبنى البنك قرارات اثارت الكثير من الجدل، أهمها تمثل في قرار سحب تمويل السد العالي في مصر عام 1956 حيث ارادت الدول الغربية ممارسة ضغوط على مصر لدفعا الى الانضمام إلى المنظومة الغربية، وفي نفس الوقت قدم تمويله لمشاريع إثيوبية دون التنسيق مع دول المصب ، مثل تمويل سد "فنينشا" في السبعينيات ، والذي ساهم في تأجيج الصراع المائي بين دول المنطقة، غير أن هذا النهج بدأ يتغير تدريجياً مع نهاية القرن العشرين، وحل مكانه توجه جديد يقوم على تحفيز التعاون الإقليمي.

وحاول البنك أن يلعب دور مؤثر في تمويل مشاريع استغلال وتطوير مياه الأنهار الدولية لاسيما في منطقة حوض النيل، مستنداً في سياساته إلى الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي للبحار، والتي تحظر التسبب في ضرر كبير للدول المتشاطئة الأخرى، وتوجب إخطار تلك الدول مسبقاً بأي مشاريع تُقام على الحوض المائي المشترك، يضاف إلى ذلك، طرح البنك ما عُرف بـ **"الفكر المائي الجديد"**، الذي يركز على إدارة الطلب بدلاً من الفكر التقليدي القائم على إدارة العرض[2].

ثانياً: مبادرة حوض النيل: النشأة، الأهداف، والهيكل التنظيمي

تعتبر مبادرة حوض النيل (**Nile Basin Initiative**) المشروع الأبرز والأكثر طموحاً

(1)محمد سلمان طايع، **مصر وأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**، القاهرة: دار الشروق، 2012، ص ص. 453-454.

(2)محمد سلمان طايع، "تسعيرة المياه والفكر الجديد"، **السياسة الدولية**، م. 4، ع. 163، يناير 2006، ص ص8-12.

للوصول إلى أرضية مشتركة للتعاون بين دول الحوض خاصة بين دول المصب ودول المنبع في مختلف القضايا المرتبطة به، بدءاً من الشؤون البيئية وصولاً إلى آليات تبادل المعلومات وتشكيل كيان قائم على المنفعة الجماعية وللمرة الأولى، جمع هذا التنظيم كل دول حوض النيل بهدف إيجاد آلية تعاونية لتسوية الصراع المائي فيما بينها[1].

بادرت مصر باقتراح إنشاء هذه المبادرة بوصفها الدولة الاكثر تضررا من المشاريع المائية التي تُبنى على ضفاف النيل بشكل خاص مشروع سد النهضة الاثيوبي، حيث توصل وزراء الموارد المائية لدول الحوض إلى اتفاق مبدئي حول تدشينها، وأُعلن عن تأسيسها رسمياً في العاصمة التنزانية دار السلام في فيفري من العام 1999، وضمت المبادرة كل دول حوض النيل باستثناء إريتريا التي شاركت بصفة مراقب[2].

تُعرّف المبادرة بأنها شراكة إقليمية سعت من خلالها دول حوض النيل الى تحقيق مشاريع مشتركة تعزز التنمية المستدامة لمياه النيل، واتفقت دول الحوض على العمل بها بموجب ترتيب انتقالي الى غاية التوصل لإطار قانوني دائم، حيث تقوم المبادرة على رؤية مشتركة تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة عبر الاستغلال العادل والمنصف للموارد المائية المشتركة والانتفاع بها[3]. ويُقدّر عدد سكان حوض النيل حالياً بنحو 500 مليون نسمة يتمركز اغلبهم في مصر واثيوبيا والكونغو الديمقراطية، ويعتمدون على موارد الحوض في الشرب والزراعة ومصايد الأسماك والطاقة الكهرومائية، مما يضفي أهمية حيوية على نجاح هذه المبادرة التعاونية[4].

(1)أليو قرنق أليو، **النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة المياه**، الخرطوم: د.ن.، 2010، ص. 154.

(2)صلاح الدين عبد السيد، "مياه النيل وتحديات المستقبل"، **آفاق إفريقية**، م. 9، ع. 3، 2010، ص ص. 237-242.

(3)The Water Resource Planning and Management, **"Nile Basin Initiative Shared Vision Program"**, Council of Ministres of Water Affaires of the Nile Basin States, March 2001, p. 9.

(4)Nile Basin Initiative, **"Nile Day 2026 in Juba Highlights Over US$1.6 Billion in Regional Investment Benefits"**, 27 February 2026.

1. **أهداف المبادرة:** تختلف مبادرة حوض النيل عن تجارب التعاون الإقليمي السابقة في المنطقة، باعتمادها على مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ تنمية الموارد المائية لحوض النيل بطريقة متساوية ومستدامة، بهدف تأمين الرخاء والأمن والسلام لشعوب دول الحوض على حد سواء.
- ✓ ضمان كفاءة الإدارة المائية وتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد للحفاظ عليها.
- ✓ تأمين التعاون والعمل المشترك بين الدول المشاركة لتحقيق منفعة الجميع، وفي نفس الوقت تعزيز التشاركية[1]
- ✓ العمل على استئصال الفقر وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الحوض.
- ✓ السعي لتجسيد المبادرة على أرض الواقع من خلال الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي[2].
- ✓ العمل على تدريب الكوادر الفنية والخبراء في مجالي تقييم أداء الموارد المائية وإدارتها.

2. **الأجهزة الرئيسية للمبادرة:** تتكون مبادرة حوض النيل من عدة أجهزة رئيسية، هي:

- ✓ **مجلس الوزراء:** يمثل الهيئة العليا للمبادرة، ويتولى صياغة السياسات العليا، ويضم وزراء المياه والموارد المائية في مختلف الدول الأعضاء.
- ✓ **اللجنة الاستشارية الفنية:** تتألف من عضوين عن كل دولة، بالإضافة إلى ممثلين عن البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD)، وأعضاء من الوكالة

(1)أيمن السيد عبد الوهاب، "التعاون المائي بين متطلبات التنمية والاعتبارات السياسية"، **آفاق إفريقية**، م. 8، ع. 28، 2008، ص ص. 188-202.

(2)Mohamed Eldaheshane, **"La coopération régionale dans le bassin du Nil entre théorie et réalité",** Mémoire de DEA, Institut d'Études Politiques de Paris, 2004, p. 23

الكندية للتنمية بصفة مراقب، وتختص اللجنة بتحديد المشاريع ذات الأولوية وتنسيق أنشطة المبادرة [1].

✓ **الأمانة العامة:** ومقرها العاصمة الأوغندية عنتيبي ، وتتولى الامانة إدارة أنشطة التخطيط للمبادرة والحصول على التمويل من الدول الأعضاء.

✓ **التجمع الدولي للتعاون في حوض النيل:** ويهدف التجمع إلى تنظيم الشراكة بين دول الحوض والمجتمع الدولي، من خلال تنسيق التمويل الثنائي ومتعدد الأطراف، بما في ذلك تمويل القطاع الخاص، لدعم التعاون في إدارة الموارد المائية والمشاريع التنموية داخل الحوض[2].

3. **البرامج الرئيسية للمبادرة:** قامت مبادرة حوض النيل على أساس برنامجين رئيسيين، يضمان عدداً من المشاريع بلغت 22حوالي مشروعاً مشتركا:

- **البرنامج الأول: مشاريع الرؤية المشتركة:** ويغطي هذا البرنامج حوض النيل بكامله، ويتضمن دراسات لمشاريع تشارك فيها جميع دول الحوض، ويركز على أربعة أركان أساسية: التحليل الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي، والتخطيط للمشاريع القومية، ويتفرّع إلى عدة مشاريع متخصصة في: الإدارة البيئية المحلية عبر الحدود، وتبادل الطاقة إقليمياً عبر الربط الكهربائي، والاستخدام المتكافئ لمياه الإنتاج الزراعي[3].

- **البرنامج الثاني: مشاريع الأحواض الفرعية:** يضم هذا البرنامج مجموعة من دول الحوض من ضمنها مصر والسودان ، ويتضمن البرنامج مشاريع استثمارية محددة، أبرزها مشاريع الهضبة الاستوائية، مثل: الربط الكهربائي، ترشيد استخدام المياه في الزراعة، تنمية حوض نهر "**كاجيرا**" في كل من بوروندي، رواندا، تنزانيا، أوغندا، وإدارة أحواض

(1)Arsano, Y., **Ethiopia and the Nile: Dilemmas of National and Regional Hydro-politics**, (PhD Thesis), ETH Zurich, 2007, p. 219.
(2) Eldaheshane, **Op. Cit**., p. 24.
(3)Nile Basin Initiative, **"Shared Vision Program: Water Resources Planning and Management Project"**, Draft, September 2004, p. 3.

"**سيو وكابالا ومالاكيسي**" مابين أوغندا وكينيا، ويهدف المشروع الى تنمية الثروة السمكية[1].

وفيما يخص المشاريع المتعلقة بحوض النيل الشرقي، فتمثلت في: تطوير نموذج رياضي تخطيطي للنيل الشرقي لتقييم تأثير المشاريع التنموية؛ مشروع تنمية الطاقة الكهرومائية والربط الكهربائي؛ إقامة المكتب الإقليمي لمشاريع النيل الشرقي؛ إدارة الأحواض العليا للهضبة الإثيوبية؛ ومشروع إدارة الفيضانات والإنذار المبكر[2].

ثالثاً: دور البنك الدولي في دعم التعاون المائي بين دول حوض النيل

بالعودة إلى الدور المائي الذي يضطلع به البنك الدولي للإنشاء والتعمير في حوض النيل، نجد أنه قام بمساندة التوجهات التعاونية في المنطقة، لا سيما منذ العام 1997، وهي السنة التي وافق فيها البنك على الطلب الذي تقدم به مجلس وزراء دول حوض النيل، لتولي البنك الدور الرئيسي في قيادة وتنسيق وتمويل الأنشطة المقترحة من قبل دول الحوض.

وعلى إثر ذلك، بدأ العمل الفعلي للبنك الدولي، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الكندية، كشركاء متعاونين مع دول الحوض، تمثل دورهم في تسهيل الحوار وتعزيز التعاون وبناء الثقة المتبادلة بين دول الحوض، بما يعزّز العمل المشترك في إطار تعاوني[3]، وبعد انتهاء العمل بإطار "**التيكونيل**" في 31 ديسمبر 1998 ، أثير نقاش بين وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل حول ضرورة الانتقال إلى مرحلة تعاونية أكثر تنظيماً، عبر وضع آلية استراتيجية إقليمية شاملة لدول الحوض ككل، وأخرى خاصة بالأحواض الفرعية.

أثناء تلك الاجتماعات الوزارية لمجلس وزراء الموارد المائية لدول الحوض في سبتمبر

(1)ضياء الدين القوصي، "الاستخدام الأمثل لمياه النيل"، **السياسة الدولية**، م. 39، ع. 185، أكتوبر 2004، ص ص. 90-95.

(2)**المرجع نفسه.**

(3)أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون، **الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 2011، ص. 188.

من العام 1998، وبحضور ممثلي البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، تم الاتفاق على تطوير آلية تعاونية جديدة عُرفت باسم **"مبادرة حوض النيل"**. وقد تعهد البنك الدولي بتمويل هذه المبادرة، من خلال رصد مبلغ 100 مليون دولار للدراسات اللازمة في حوض النيل [1].

في ذات السياق، أكّد وزير الموارد المائية المصري الأسبق **"محمود أبوزيد "** أن الدور الفاعل للبنك الدولي كمحفز للتعاون المائي يتجلى من خلال مساهماته الفنية والعلمية، وتقديمه للاستشارات والدراسات بهدف تسريع خطى المبادرة[2]. ويُشار إلى أن مساهمات البنك المادية لم تكن كبيرة مقارنة بمساهماته الفنية والعلمية، والتي تجسدت في دعوته لعقد مؤتمر جنيف في العام 2001 لدراسة المشروع بالتعاون مع الاتحاد الدولي المائي للتعاون في حوض النيل[3].

علاوة على ذلك، اضطلع البنك الدولي بدور مهم في تقديم الدعم الفني والمالي لبعض المشاريع المقررة ضمن مبادرة حوض النيل ، كما لعب دوراً فعالا في ترسيخ مبدأ هام من مبادئ القانون الدولي، وهو مبدأ **"عدم التسبب في الضرر"**، الذي أكّدت عليه الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لعام 1997. وقد تجلى ذلك من خلال تشديد البنك على شرط الإخطار المسبق، الذي يُعد أحد القضايا الخلافية بين دول المصب ودول المنبع بصفة خاصة بين مصر وإثيوبيا، وفي هذا الإطار، أعلن البنك الدولي امتناعه عن تقديم أي مساعدات مالية أو فنية لأي مشروع مائي في حوض النيل، ما لم يحظَ بموافقة الدول المتشاطئة فيه[4].

---

(1) Nile Basin Initiative, **"Water Resource Planning and Management Project, Support Data Compilation for the Development of the Nile Basin"**, Addis Ababa, 22 July 2008, p. 2.

(2) محمد سلمان طايع، **مصروأزمة مياه النيل**، مرجع سابق، ص. 188.

(3)أيمن السيد عبد الوهاب، "مبادرة حوض النيل: أفق إقليمي جديد"، **السياسة الدولية**، ع. 149، يوليو 2002، ص ص. 127-131.

(4)محمد سلمان طايع، **الصراع الدولي على المياه في بيئة حوض النيل**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2007، ص. 436.

رابعاً: المشاريع التنموية الحديثة للبنك الدولي في حوض النيل

واصل البنك الدولي دعمه للمبادرة من خلال مشاريع جديدة، ففي العام 2021 أطلق مشروع **"التعاون النيلي من أجل الصمود المناخي (NCCR)** "الممول من برنامج التعاون في المياه الدولية بإفريقيا (CIWA) والتابع للبنك الدولي، وتبلغ ميزانيته نحو 30 مليون دولار، ويمتد لخمس سنوات[1]، وقد حقق هذا المشروع حتى أكتوبر 2025من العام نسبة تقدم مادي بلغت 99% ونسبة استخدام مالي بلغت 98%، مما يجعله نموذجاً إقليمياً للتنفيذ الفاعل والمؤثر للبرامج المسطرة،

وهذا حسب ما صرّحت به بعثة الإشراف العاشرة والأخيرة للبنك الدولي في كيغالي الرواندية في أكتوبر من العام 2025[2]، وتزامنا مع ذلك، وافق البنك الدولي في ديسمبر من العام 2024 على مشروع جديد لدعم منظمات المجتمع المدني في حوض النيل تحت اسم **"مشروع مجتمعات النيل المدنية من أجل الصمود المناخي"** بقيمة تبلغ نحو 3 ملايين دولار، بالشراكة مع منتدى حوض النيل، بهدف تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المشاريع المائية العابرة للحدود والتكيف مع تغير المناخ[3].

وساهم **"مشروع التعاون النيلي من أجل الصمود المناخي" (NCCR)** في تحقيق إنجازات ملموسة على أرض الواقع، تمثلت في إنشاء أنظمة إنذار مبكر للفيضانات المفاجئة، ووحدات لسلامة السدود مع قاعدة بيانات إقليمية للسدود، وتعزيز أنظمة مراقبة جودة المياه، إضافة إلى بناء القدرات وتعزيز تبادل البيانات بين الدول الأعضاء، وقد وصف البنك الدولي العمل في مجال الإنذار المبكر للفيضانات بأنه "ممتاز" و"إنجاز عظيم"[4].

---

(1) Nile Basin Initiative, **"As Climate Resilience Project Closes, World Bank Lauds NBI"**, 23 October 2025.

(2) أيمن السيد عبد الوهاب وآخرون، **الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، 2011، ص. 188.

(3) CIWA Program**, "A Regional Model for Success: World Bank Praises NBI's Nile Cooperation and Climate Resilience Project",** 23 October 2025

(4) World Bank, **"Nile Civil Society for Climate Resilience Project (P505581)"**, approved December 2024

وفي نفس السياق، قامت المبادرة خلال شهر سبتمبر 2025 بتسليم معدات متطورة لمراقبة جودة المياه إلى أوغندا، لتكون رابع دولة تستلم هذه المعدات بعد كلٍ من بوروندي ورواندا وجنوب السودان، وشملت المعدات أجهزة استشعار لمراقبة جودة المياه، ومعدات مخبرية متطورة، والتي تم تركيبها في 39 موقعاً عبر حوض النيل حيث قامت الدول الأعضاء بالتعاون مع المبادرة بإعادة تأهيل محطات الرصد الهيدرولوجي والإشراف عليها[1].

خامساً: المستجدات الراهنة وتأثيرها على دور البنك الدولي

رغم تنامي الصراعات المائية في منطقة حوض النيل بشكل اساسي بين كل من مصر واثيوبيا بسبب عملية الملء النهائية التي قامت بها اثيوبيا، والتي رأت فيها مصر تهديدا لأمنها المائي، وانتهاكا للاتفاقيات الاطارية التي تم توقيعها، كما شهدت منطقة حوض النيل في السنوات الأخيرة تطورات متسارعة على المستويين المؤسسي والتمويلي، يعاد بموجبها تشكيل المشهد الإقليمي للتعاون المائي، وتفرض على البنك الدولي إعادة تكييف سياساته واستراتيجياته بما يتلاءم مع هذه المتغيرات.

1.التطور المؤسسي: إشكالية الازدواجية المؤسسية في تفعيل الاتفاق الإطاري التعاوني (CFA)

حيث يُعد دخول الاتفاق الإطاري التعاوني (CFA) حيز النفاذ رسمياً في أكتوبر 2024 إثر انضمام جنوب السودان، من أبرز المتغيرات القانونية التي يعاد بموجبها تشكيل المشهد المؤسسي في حوض النيل. هذا التطور، يضع البنك الدولي أمام معادلة جديدة؛ فمن جهة، يؤكد البنك على أهمية التعاون عبر مبادرة حوض النيل بوصفها الإطار الجامع لجميع دول الحوض، ومن جهة أخرى، فإن وجود كيان قانوني دائم **"لجنة حوض النيل"** يدخل حيز التنفيذ بدعم من دول المنبع يخلق حالة من **"الازدواجية المؤسسية"**، وقد عبّرت مصر بوضوح عن موقفها الرافض للاتفاق، مؤكدة على أن المبادرة تظل الإطار الشامل الوحيد القادر على توحيد دول الحوض العشر، وحذرت في نفس الوقت من أن أي انتقال مؤسسي من المبادرة إلى اللجنة الدائمة يجب أن يتم بتوافق كامل بين كل اعضاء المبادرة [2].

(1) CIWA Program, **Op. Cit**

(2) Nile Basin Initiative, **"Uganda receives vital monitoring equipment"**, 11 September 2025.

وفي مقابل ذلك ، تتمسك إثيوبيا بالمبادرة كمنصة للتعاون رغم دعمها للاتفاق الإطاري[1].

2.أزمة التمويل وإعادة الهيكلة: نهج "مبادرة نيل واحدة، ثلاثة مراكز": تواجه مبادرة حوض النيل أزمة تمويلية حادة نتيجة محدودية مساهمات الدول الأعضاء وتراجع دعم الاطراف الدولية المانحة بسبب الوضع الجيوسياسي الهش في منطقة النيل الشرقي والتوترات التي افرزتها السياسة المائية لبعض دول المنطقة[2]، وقد لجأت المراكز الفنية للمبادرة إلى تبني نهج موحد تحت شعار "**مبادرة نيل واحدة، ثلاثة مراكز**" لتعبئة الموارد بشكل جماعي[3]، ويجعل هذا التحدي المالي دور البنك الدولي أكثر مركزية، ليس فقط كممول مباشر، ولكن كمحفز لاستقطاب تمويلات إضافية من شركاء آخرين.

3. الانتقال من الحوار إلى التنفيذ: محفظة استثمارية متنامية: ساهم التحول النوعي في خطاب المبادرة من مجرد منصة للحوار إلى أداة للتنفيذ الفعلي على أرض الواقع في اعادة تحفيز مشاريع الحوض، فخلال احتفالات "**يوم النيل 2026**" في جوبا عاصمة جنوب السودان، تم الإعلان عن أن المحفظة الاستثمارية النشطة قيد التنفيذ في منطقة البحيرات الاستوائية قد تجاوزت 1.6 مليار دولار في مجالات الطاقة والموارد المائية والصمود المناخي[4]، وهو مبلغ ضخم بالمقارنة مع شح التمويل الذي شهدته المشاريع.

4. نماذج ناجحة للتمويل المشترك: مشروع روسومو للطاقة الكهرومائية: يُعتبر مشروع **روسومو** للطاقة الكهرومائية "**بقدرة 80 ميجاوات**" بالشراكة الثلاثية بين كل من بوروندي ورواندا وتنزانيا، نموذجاً يحتذى به في التعاون الإقليمي في ظل الصراعات التي تمزق المنطقة، حيث تم تنفيذ هذا المشروع بتمويل منسق بلغ حوالي 540 مليون دولار، ودخل الآن مرحلة التشغيل الكامل، حيث يزود الدول الثلاث بالطاقة المتجددة ويعزز

(1) Nile Basin Initiative, **"28th Nile-COM Extraordinary Meeting Communiqué"**, Juba, 20 February 2026

(2) TRT Afrika, **"Nile Day: Ten African nations sharing river pledge good-faith talks"**, 22 February 2026.

(3) Nile Basin Initiative, "As Climate Resilience Project Close, World Bank Lauds NBI s"**, Op. Cit.**

(4) CIWA Program, **Op. Cit**.

استقرار الشبكة الكهربائية الإقليمية[1]، وفي السياق نفسه، يتقدم مشروع الربط الكهربائي "**بقدرة 400 كيلوفولط**" بين جنوب السودان وأوغندا بقيمة تتجاوز 260 مليون دولار نحو مرحلة التنفيذ[2]، هذا ما سيساهم في تعزيز الامن المائي والتقليل من التوترات بين دول المنطقة.

5. الديناميكيات السياسية الجديدة: الدبلوماسية المائية المصرية عبر التمويل: في تحول استراتيجي واضح، أعلنت مصر عن آلية تمويل جديدة بقيمة أولية 100 مليون دولار لدعم دراسة وتنفيذ مشاريع السدود وحصاد مياه الأمطار في دول حوض النيل الجنوبية (دول المنابع)، وتحديداً في كينيا[3]، هذا الإجراء المصري يُظهر أن دول المصب نفسها بدأت تستخدم أدوات التمويل والمشاريع التنموية، ذات النهج الذي يتبناه البنك الدولي، كوسيلة للدبلوماسية المائية، وهذا من شأنه أن يخفّف التصعيد، كما يمنح لمصر موضع قدم أساسية في دول المنبع.

6. **الالتزام الدولي المتجدد رغم الخلافات:** رغم الخلافات السياسية الحادة بين دول حوض النيل بصفة خاصة بين مصر وأثيوبيا، الا أن وزراء المياه بدول الحوض التزموا في اجتماع جوبا الاخير والمنعقد في شهر فيفري 2026 في جوبا بإجراء محادثات بحسن نية من أجل ايجاد حلول فعلية لمشكلة المشاريع [4]، حيث صرحت جميع الدول التزامها بالمبادرة كمنصة للتعاون، مما يؤكّد أن المبادرة، بدعم من البنك الدولي والمانحين، لا تزال تشكل "الملاذ الآمن" للتواصل الفني، حتى في أسوأ الظروف السياسية[5].

(1) Nile Basin Initiative, "Nile Day 2026 in Juba Highlights Over US$1.6 Billion in Regional Investment Benefits", **Op. Cit**.
(2) Nile Basin Initiative, **"Regional Rusumo Falls Hydroelectric Project Fact Sheet**", 2026.
(3) African Development Bank, **"Uganda-South Sudan Electricity Transmission Line Project – Progress Report Q1 2026"**
(4) APA News, **"Egypt to fund $100m water infrastructure and dam projects in Kenya", 16 February 2026; Smart Water Magazine, "Egypt proposes $100m financing package**", 17 February 2026
(5) Anadolu Ajansı, **"Nile Basin nations pledge good-faith talks on shared water challenges**", 22 February 2026.
=

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم، أن البنك الدولي سعى على مراحل متعددة، إلى إدراج المشاريع المائية الاقتصادية ضمن أولوياته الكبرى، وإذا كان البنك الدولي قد مر بفترة كان ينظر إليه فيها كأداة لتحقيق مصالح سياسية ضيقة، تجسدت في قرارات مثل سحب تمويل السد العالي بدوافع سياسية مرتبطة بالحرب الباردة، أو دعمه لمشاريع أحادية في دول المنبع دون التنسيق مع دول المصب، مما جعله محفزاً للصراع في بعض مراحل تاريخ الحوض، إلا أن التحول الواضح في سياسته المائية منذ التسعينيات، وتجسيد ذلك عبر دعمه لمبادرة حوض النيل والمشاريع المشتركة، يؤكد إمكانية استخدام الأدوات المالية الدولية كآلية سلمية لتعزيز التعاون وبناء الثقة.

وتُظهر المشاريع الأخيرة كمشروع التعاون النيلي من أجل الصمود المناخي (NCCR) ومشروع دعم منظمات المجتمع المدني، والتحول نحو التنفيذ الفعلي لمشاريع البنية التحتية الكبرى كسد روسومو والربط الكهربائي، التزاماً متجدداً من البنك الدولي بتعزيز التعاون المائي في المنطقة، غير أن هذا الدور يواجه تحديات كبيرة، أبرزها: الازدواجية المؤسسية الناجمة عن تفعيل الاتفاق الإطاري التعاوني، والهشاشة المالية لمبادرة حوض النيل بسبب تذبذب مساهمات الدول وتراجع التمويلات من الجهات المانحة، وعدم الاستقرار السياسي في أجزاء من الحوض، وتفاوت القدرات الفنية بين الدول الأعضاء.

ويبقى الرهان الأكبر على قدرة دول الحوض في تحويل هذه المشاريع الممولة إلى فرص حقيقية للتنمية المستدامة وبناء الثقة المتبادلة، وفي قدرة البنك الدولي على الحفاظ على دوره كوسيط محايد ومحفز للتعاون في ظل هذه المتغيرات السياسية والمؤسسية المتسارعة، بما يحقق الأمن المائي والاستقرار الإقليمي لشعوب المنطقة البالغ عددها نحو 500 مليون نسمة.

وفي الأخير يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي نختتم بها هذه المقالة، أهمها:

- العمل على تعزيز دور البنك الدولي كوسيط محايد لحل الخلافات القانونية حول الاتفاق الإطاري التعاوني، ودعم الحوار بين دول المصب والدول الموقعة على الاتفاق.

=

- ضرورة فصل المشاريع الفنية والتنموية المشتركة عن الخلافات السياسية، والتركيز على النماذج الناجحة مثل مشروع روسومو لتوسيع نطاق التعاون.

- إنشاء آلية تمويل مستدامة ودائمة لمبادرة حوض النيل بالتعاون بين البنك الدولي والدول الأعضاء والجهات المانحة، لتقليل الاعتماد على التمويلات الطارئة.

- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ المشاريع المائية لضمان استدامتها وملاءمتها للاحتياجات الفعلية للسكان.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أليو أليو قرنق، **النظام القانوني لحوض النيل: أثر استقلال جنوب السودان على نظام توزيع وإدارة المياه**، الخرطوم: د.ن. (2010).
2. الإمام حسام الدين ربيع، **البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2004).
3. عبد السيد صلاح الدين، "مياه النيل وتحديات المستقبل"، **آفاق إفريقية**، م. 9، ع. 3، (2010).
4. عبد الوهاب أيمن السيد. "مبادرة حوض النيل: أفق إقليمي جديد"، السياسة الدولية، ع. 149، (2002).
5. عبد الوهاب أيمن السيد، "التعاون المائي بين متطلبات التنمية والاعتبارات السياسية"، **آفاق إفريقية**، م. 8، ع. 28، (2008).
6. عبد الوهاب، أيمن السيد وآخرون، **الأمن المائي في حوض النيل: إشكاليات التنمية والاستقرار**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام. (2011).
7. طايع محمد سلمان، "تسعيرة المياه والفكر الجديد"، **السياسة الدولية**، م. 4، ع. 163، (2006).
8. طايع، محمد سلمان، **الصراع الدولي على المياه في بيئة حوض النيل. القاهرة:**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية. . (2007).

9. طايع محمد سلمان، **مصروأزمة مياه النيل: آفاق الصراع والتعاون**، القاهرة: دار الشروق. (2012).

10. القوصي ضياء الدين، "الاستخدام الأمثل لمياه النيل"، **السياسة الدولية**، م. 39، ع. 185، (2004).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. African Development Bank. **Uganda-South Sudan Electricity Transmission Line Project – Progress Report Q1 2026**. Available at: www.afdb.org/projects/uganda-south-sudan-interconnection(2026).

2. Anadolu Ajansı. **Nile Basin nations pledge good-faith talks on shared water challenges**. Available at: www.aa.com.tr/en/world/nile-basin-nations-pledge-good-faith-talks/3837282(2026, February 22).

3. APA News.. **Egypt to fund $100m water infrastructure and dam projects in Kenya**. Available at: apanews.net/egypt-to-fund-100m-water-infrastructure-and-dam-projects-in-kenya/(2026, February 16)

4. Arsano, Y,**Ethiopia and the Nile: Dilemmas of National and Regional Hydro-politics** (PhD Thesis). ETH Zurich. (2007)

5. CIWA Program. A Regional Model for Success: **World Bank Praises NBI's Nile Cooperation and Climate Resilience Project.** Available at: www.ciwaprogram.org/news/NBI-NCCR-success. (2025, October 23)

6. Egypt Today ,**Consensus only path for Nile Basin's future, Egypt minister says in South Sudan**, Available at: www.egypttoday.com/Article/1/145197/Consensus-only-path. (2026, February 23).

7. Eldaheshane, M. **La coopération régionale dans le bassin du Nil entre théorie et réalité,** (Mémoire de DEA). Institut d'Études Politiques de Paris, (2004).

8. Hearne, R., Sheerin, C., & Wester, K, **A Review of the World Bank Experience with Water Resources Investment**, World Bank Development, Washington D.C, (1992).

9. Nile Basin Initiative, **Shared Vision Program: Water Resources Planning and Management Project** (Draft), (2004, September)

10. Nile Basin Initiative,**Water Resource Planning and Management Project, Support Data Compilation for the Development of the Nile Basin**. Addis Ababa, (2008, July 22).

11. Nile Basin Initiative. **As Climate Resilience Project Closes, World Bank Lauds NBI.** Available at:

www.nilebasin.org/news/climate-resilience-project-closure (2025a, October 23).
12. Nile Basin Initiative ,**Uganda receives vital monitoring equipment,** Available, at: www.nilebasin.org/news/uganda-receives-vital-monitoring-equipment(2025b, September 11).
13. Nile Basin Initiative, **28th Nile-COM Extraordinary Meeting Communiqué**, Juba**.** Available, at: www.nilebasin.org/governance/nile-com, (2026a, February 20).
14. Nile Basin Initiative. **Nile Day 2026 in Juba Highlights Over US$1.6 Billion in Regional Investment Benefits.** Available**,** at: www.nilebasin.org/content/nile-day-2026-juba-highlights-over-us16-billion-regional-investment-benefits, (2026b, February 27).
15. Nile Basin Initiative ,**Regional Rusumo Falls Hydroelectric Project Fact Sheet.** Available, at: www.nilebasin.org/projects/rusumo-falls, (2026c).
16. Smart Water Magazine, **Egypt proposes $100m financing package for water infrastructure and dam development in Kenya**. Available at: smartwatermagazine.com/news/egypt-proposes-100m-financing-package, (2026, February 17).
17. The Water Resource Planning and Management, **Nile Basin Initiative Shared Vision Program. Council of Ministers of Water Affairs of the Nile Basin States**, (2001, March).
18. TRT Afrika, **Nile Day: Ten African nations sharing river pledge good-faith talks**. Available at: www.trtafrika.com/english/article/nile-day-2026, (2026, February 22).
19. World Bank ,**Water Security Financing Report 2024**, Joint MDB Report, Washington D.C. (2024).
20. World Bank.. **Nile Civil Society for Climate Resilience Project**, Project Details. Available at: projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P505581(2024, December).